

## وزارة العدل

## القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٥/٢٣٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف إبراهيم .  
وعضوية القضاة السادة  
ناجي الزعبي ، محمد اليبروودي ، عادل الشواورة ، محمد ارشيدات .

المميز : مساعد المحامي العام المدني / إربد .

المميز ضدهم :

١. هنداء شهاب حمد خزاغة .
٢. علي سليم محمد علي .
٣. خالد سليم محمد علي .
٤. عثمان سليم محمد علي .
٥. سامي سليم محمد علي .
٦. غانم سليم محمد علي .
٧. نايف سليم محمد علي .
٨. رحمة سليم محمد علي .
٩. خلف سليم محمد علي .
١٠. سهى سليم محمد علي .
١١. سليمان سليم محمد علي .
١٢. جواهر سليم محمد علي .
١٣. فاطمة سليم محمد علي .
١٤. باسم سليم محمد علي .
١٥. محمد سليم محمد .
١٦. عمر سليم محمد بصفته الشخصية وبصفته الوصي الشرعي على القاصرة نهلة سلم محمد .
١٧. فضاة سليم محمد .
١٨. خلود سليم محمد .
١٩. أماني سليم محمد .
٢٠. أميرة سليم محمد .
٢١. رقية سليم محمد .

٢٢. أبناء ولده هاني المتوفى قبله وهم محمد ونزهت وسليم وهم بوصاية والدتهم أسمهان موسى حسين الحلو وبنات ولده هاني ومي وهند بصفتهم جميعاً ورثة المرحوم سليم محمد علي بالإضافة للتركة .

وكيلهم جميعاً المحامي غانم أبو ربيع .

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف إربد في القضية الحقوقية رقم ( ٢٠١٣/١٤٣٦٥ ) فصل ٢٠١٤/١٢/٧ القاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية المفرق في القضية الحقوقية رقم ( ٢٠١٢/٣٩٨ ) فصل ٢٠١٣/٤/٢٤ من حيث الحكم على الخزينة بالرسوم والمصاريف والأتعاب حيث إن الخزينة ليست هي الجهة المتسببة للخطأ وعدم الحكم على الخزينة بأية رسوم أو مصاريف أو أتعاب وتأييد القرار المستأنف فيما عدا ذلك .

ولأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

### القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذه الدعوى تتلخص في أن المميز ضدهم كانوا قد تقدموا بالدعوى البدائية الحقوقية رقم ( ٢٠١٢/٣٩٨ ) بمواجهة مساعد المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته ممثلاً عن مدير تسجيل أراضي المفرق بالإضافة لوظيفته وأميرة محمد علي أبو سليم ونوفة محمد علي سليمان ورحمة محمد علي سليمان وفاطمة حمد علي الخزاعلة بموضوع إبطال معاملة انتقال سندات تسجيل لقطع الأراضي رقم ( ١٧ ) حوض ( ١/٤ ) أم تينيه من أراضي عين والمعمرية نوع ميرري وقطعة الأرض رقم ( ١٢ ) حوض ( ١٦ )

النمارة الأوسط من أراضي عين والمعمرية وذلك للوقائع المذكورة تفصيلاً في لائحة الدعوى .

بعد السير في إجراءات المحاكمة واستكمالها أمام محكمة بداية المفرق وبتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٣ أصدرت قرارها المتضمن :

١. إلزام المدعى عليه الأول مدير تسجيل أراضي المفرق بإبطال معاملة الانتقال رقم ٤٩ تاريخ ٢٥/١/٢٠١١ وتنفيذ التخارجين حسب ما جاء بقرار محكمة المفرق الشرعية رقم ( ٢٠١١/٢١٨١ ) ورقم الإعلام ( ٦٩/٨٨/٩٨ ) تاريخ ٦/٣/٢٠١٢ وكذلك إبطال سندات التسجيل الصادرة بموجبها في قطعتي الأرض رقم ( ١٧ ) حوض ( ٤ ) أم تينه والقطعة رقم ( ١٢ ) حوض ( ١٦ ) النمارة الأوسط من أراضي عين والمعمرية وتوزع الحصص بالشكل الصحيح وفقاً لما تقدم .

٢. عملاً بأحكام المادتين ( ١٦١ و ١٦٦ ) أصول مدنية والمادة ( ٤٦ ) من قانون نقابة المحامين تضمنين المدعى عليهم الرسوم والمصاريف ومبلغ مئة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة .

لم يرضَ مساعد المحامي العام المدني في المفرق بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً .

نظرت محكمة استئناف إربد الدعوى وبتاريخ ٧/١٢/٢٠١٤ أصدرت قرارها رقم ( ٢٠١٣/١٤٣٦٥ ) المتضمن فسخ القرار المستأنف من حيث الحكم على الخزينة بالرسوم والمصاريف والأتعاب حيث إن الخزينة ليست هي الجهة المتسببة للخطأ وعدم الحكم على الخزينة بأية رسوم أو مصاريف أو أتعاب وتأييد القرار المستأنف فيما عدا ذلك .

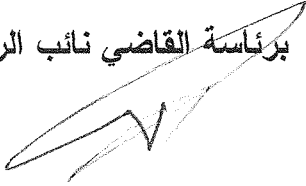
لم يرضَ مساعد المحامي العام المدني في إربد بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

ودون الرد على أسباب الطعن نجد إن موضوع الدعوى هو إبطال معاملة انتقال وسندات تسجيل وهذه الدعوى غير مقدرة القيمة وغير قابلة للتقدير تمييز حقوق ( ٢٠١٣/٢٢٠١ ) وإن تمييز هذه الدعوى يحتاج إلى طلب إذن تمييز حسب أحكام المادة ( ١/١٩١ ) أصول محاكمات مدنية ومن الرجوع إلى مشروحات قلم طلبات الإذن فإن المميز لم يحصل على إذن تمييز فيكون التمييز مردود شكلاً .

لهذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

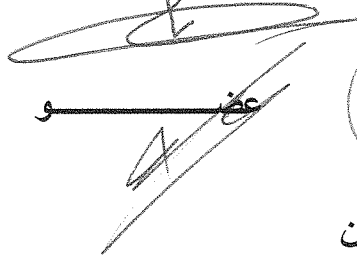
قراراً صدر بتاريخ ١ رجب سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠/٤/٢٠١٥ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقق / أش

